المحاضرة الأولى

المؤسّسات السياسية والإدارية الانتقالية بعد الاستقلال

إنّ متابعة المراحل الدستورية في الجزائر يرسم ملامح التاريخ السياسي لها، فبعد استرجاع الجزائر سيادتها في الخامس جويلية 1962، مرّت بمرحلتين انتقاليتين امتدّتا إجمالاً من 19 مارس 1962 تاريخ وقف إطلاق النار وفقا لاتفاقيات إيفيان، إلى غاية سبتمبر 1963.

المرحلة الانتقالية الأولى: حكومة عبد الرحمان فارس

امتدّت المرحلة الانتقالية الأولى من تاريخ وقف إطلاق النار وفقا لاتفاقيات إيفيان في 19 مارس إلى 25 سبتمبر 1962، شكّلت فيها هيئة تنفيذية ضمّت اثني عشر مندوباً برئاسة الموثّق عبد الرحمان فارس، منهم ثلاثة أوروبيين، وكان مقرّها ببومرداس. وكانت مهمّتها تسيير الوضع الأمني والإداري وتنظيم استفتاء لتقرير المصير في الفاتح جويلية 1962، وتسليم الحكم لحكومة الاستقلال، على أمل أن يكون عبد الرحمان فارس. وفي الخامس جويلية، وبعد تصويت الشعب الجزائري لصالح الاستقلال، بعث الرئيس الفرنسي شارل ديغول رسالة الاعتراف باستقلال الجزائر إلى رئيس الحكومة عبد الرحمان فارس (الجريدة الرسمية رقم 1).

وسلّمت الهيئة التنفيذية السلطة للمجلس التأسيسي والحكومة الأولى لأحمد بن بلّة في 27 سبتمبر 1962. وقد انتقدت الحكومة الجزائرية المؤقّتة الهيئة واعتبرتها مؤسّسة نيوكولونيالية مهمّتها الحفاظ على الهيمنة الفرنسية بعد الاستقلال.

وقد واجهت الهيئة التنفيذية تحدّيات كبيرة، بفعل استمرار تداعيات الثورة التحريرية، خاصّة بعد تشكيل المنظّمة المسلّحة الخاصّة من طرف أفراد من الجيش الفرنسي بمساندة المعمّرين الرافضين لفكرة استقلال الجزائر، والأعمال التخريبية التي قامت بها، وتهديدهم للفرنسيين للخروج من الجزائر.

وتزامنت هاته الفترة من الجانب الجزائري مع أزمة سياسية خلّفت مواجهات دامية بين الإخوة حول مسائل التأسيس للدولة فيما بعد الاستقلال، وقيادة المؤسّسات الجديدة، والتوجّهات السياسية والاقتصادية، وتعرف هذه الأحداث بأزمة صيف 1962، وقد كان لها تأثير كبير على مستقبل الحياة

السياسية في الجزائر. وكان الصراع على السلطة وغياب رؤية توافقية لما بعد الاستقلال سببين أساسيين في الأزمة، فيما كان مصير الحكومة المؤقّتة وانتخابات المجلس التأسيسي أولى رهاناتها.

عرف مؤتمر طرابلس 27 ماي-7 جوان 62 خلافاً عميقاً حول عضوية مكتب تحضير المؤتمر الموالي في غضون شهرين، رغم التوافق على ميثاق طرابلس. شكّل بن بلة المكتب السياسي بدعم من هيئة الأركان بقيادة الهواري بومدين، كسلطة واقعية ساحباً البساط من الحكومة المؤقّتة برئاسة بن يوسف بن خدّة التي وقّعت مفاوضات إيفيان التي اعتبرها بن بلة وثيقة نيوكولونيالية معرقلة للثورة الجزائرية. وكانت المواجهات دامية بين الولايات الثورية خلّفت مئات من القتلى، فبعد حصار الجزائر العاصمة من طرف الولاية الرابعة المؤيّدة للحكومة المؤقّتة وتوجّه جيش الحدود والقيادة العامّة للأركان لدخولها في 23 أوت، خرج سكّان العاصمة بهتاف "سبع سنين بركات" للحيلولة من استمرار المواجهات بين الإخوة الفرقاء.

المرحلة الانتقالية الثانية: حكومة أحمد بن بلة الأولى والثانية

في 20 سبتمبر 1962 تمّ انتخاب المجلس التأسيسي بنظام القائمة الواحدة، وهو انتصار المكتب السياسي لبن بلة. وعقد المجلس التأسيسي أوّل جلسة له في 25 سبتمبر برئاسة فرحات عباس الذي استقال فيما بعد، احتجاجاً على انتهاك صلاحيات المجلس في إعداد مسودّة الدستور، وإسنادها إلى لجنة من الإطارات. أقرّ المجلس التأسيسي لائحة إعلان قيام الجمهورية الجزائرية، واستلم السلطة من الهيئة التنفيذية برئاسة عبد الرحمان فارس. وفي 28 سبتمبر 1962، أنتخب أحمد بن بلّة، أحد الزعماء التاريخيين للثورة الخمسة، كأوّل رئيس للحكومة الجزائرية المستقلّة.

أمّا المرحلة الثانية لحكم بن بلة فقد امتدّت من 27 سبتمبر 1962 إلى غاية سبتمبر 1963، وميّزتها وجود مؤسّستين سياسيتين هي المجلس التأسيسي برئاسة فرحات عباس، والحكومة الثانية لأحمد بن بلة بعد إقرار دستور 1963. كانت مهمّتهما قيادة المرحلة الانتقالية والتحضير لدستور الجزائر المستقلة، غير أن رئيس الحكومة أحمد بن بلة قد همش المجلس الانتقالي في صياغة مشروع الدستور، مما قوّى موقع أحمد بن بلة مرّة أخرى.